الأمم المتحدة

E/CN.6/2006/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 November 2005
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الخمسون
٢٧ شباط/فبراير - ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة: "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": استعراض تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة وتنفيذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة: استعراض التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج الوطنية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار لجنة وضع المرأة ٤/٤٩ وقرار الجمعية العامة ١٤/٦٠، وهو يقيم التقدم الذي أحرزته الحكومات فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الوطني. ويقدم أيضا معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة دعما لجهود الحكومات. وينصب الاهتمام فيه بصورة خاصة على المسألتين المواضيعيتين المعروضين على لجنة وضع المرأة في دورتها الخمسين. والتقرير لا يسعى إلى تقديم سرد شامل للأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني، وإنما يسوق أمثلة توضيحية عنها.

* E/CN.6/2006/1.

191205 151205 05-61424 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٣
ثانيا – تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الوطني	٥-٦٠	٣
ألف – وضع سياسات وخطط عمل محددة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني	٥-٩	٣
بـاء – إدراج المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج القطاعية	١٠-١٩	٥
١ – التعليم	١٢-١٣	٥
٢ – الصحة	١٤	٧
٣ – العمل	١٥-١٦	٧
٤ – صنع القرارات	١٧-١٩	٨
جيم – الميزانيات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية	٢٠-٢٤	٩
دال – الآليات المؤسساتية	٢٥-٥٦	١٠
١ – المؤشرات والبيانات الموزعة حسب نوع الجنس	٢٥-٣٠	١٠
٢ – بناء القدرات	٣١-٣٥	١١
٣ – المنهجيات والوسائل	٣٦-٣٧	١٣
٤ – الموارد البشرية والمالية	٣٨-٤٣	١٣
٥ – آليات الرصد والتقييم والمساءلة	٤٤-٤٩	١٥
٦ – دور الآليات الوطنية	٥٠-٥٦	١٦
ثالثا – أنشطة كيانات منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى دعم تنفيذ تعميم المنظور الجنساني على المستوى الوطني	٥٧-٦٥	١٨
رابعا – الاستنتاجات والتوصيات	٦٦-٧٤	٢١

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٤/٦٠ أن يواصل سنويا تقديم تقارير إلى الجمعية العامة ولجنة وضع المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وعن التقدم المحرز في ذلك، تتضمن تقييما للتقدم المحرز في تعميم مراعاة منظور جنساني، بوسائل منها توفير معلومات عن الإنجازات الرئيسية والدروس المستخلصة والممارسات الجيدة، وأن يوصي باتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز التنفيذ.

٢ – واتخذت لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والأربعين القرار ٤/٤٩ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم في دورتها الخمسين تقريرا عن التقدم المحرز في تعميم المنظور الجنساني في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج الوطنية آخذا في الاعتبار مسألتيها المواضيعيتين حسبما وردتا في برنامج العمل المتعدد السنوات[١].

٣ – ويُقدم هذا التقرير استجابة لهذين القرارين. وهو يقيم التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الوطني، استنادا إلى المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن استعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة: ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين[٢]، في المساهمات الواردة من الدول الأعضاء لاستكمال هذه المعلومات[٣].

٤ – وتكملةً لتحليل الأنشطة التي اضطلعت بها الدول الأعضاء، يورد التقرير أمثلة لكيفية تدعيم كيانات منظومة الأمم المتحدة تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الوطني[٤]. ويختتم التقرير بتقديم توصيات باتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة لتنظر فيها لجنة وضع المرأة في دورتها الخمسين.

ثانيا – تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الوطني

ألف – وضع سياسات وخطط عمل محددة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٥ – قام كثير من البلدان منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في عام ١٩٩٥ بوضع سياسات وخطط عمل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني يتضمن بعضها جداول زمنية وأهدافا محددة. فخطة عمل فيجي للمرأة، الخاصة بتعميم مراعاة شواغل المرأة والقضايا الجنسانية (١٩٩٨-٢٠٠٨) تهدف إلى تحقيق جملة أمور منها تعزيز الالتزام القطاعي بتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ وتدعيم البيئة التمكينية، بما في ذلك استجابة العمليات الحكومية للقضايا الجنسانية؛ ووضع سياسات للاقتصاد الكلي، وسياسات وإجراءات وطنية متعلقة

بالميزانية ؛ وتعزيز القدرات المؤسسية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز. واعتمدت هولندا وثيقة ''تعميم مراعاة المنظور الجنساني: استراتيجية لتحسين النوعية (٢٠٠١-٢٠٠٦)'' لكفالة التزام رفيع المستوى داخل الإدارات؛ ووضع أهداف واضحة، وتحديد المسؤولية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ وتعزيز الخبرة في القضايا الجنسانية، وتوفير الموارد البشرية والمالية للتنفيذ. وبالمثل، أدرجت الدانمرك أهدافا وأطر عمل وجداول زمنية واضحة في خطة عملها الخمسية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني (٢٠٠٢-٢٠٠٦).

٦ - وأبلغت عدة حكومات[٥] عن إجراء تنقيحات مهمة لاستراتيجياتها الأولية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني تزيد من وضوح الولايات وتستند إلى الخبرات المكتسبة والدروس المستخلصة. ففي فنلندا، ينص القانون المتعلق بالمساواة على أن تعزيز المساواة بين الجنسين هي مهمة تقع على عاتق جميع الوزارات الحكومية، وأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني يجب أن يُضطلع به على نطاق إدارة الدولة برمتها. ويعزز القانون النرويجي المتعلق بالمساواة بين الجنسين في صيغته المنقحة (٢٠٠٢) المسؤولية عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات العامة. وفي أستراليا، اعتمد مجلس الوزراء في آذار/مارس ٢٠٠٤ قرارا ثالثا بشأن تعميم المنظور الجنساني ينص على التنفيذ الصريح لتعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الاتحادي.

٧ - وفي إندونيسيا، تعززت أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني بإصدار التوجيه الرئاسي ٢٠٠٠/٩ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الوطنية، الذي يطلب إلى جميع الوكالات الحكومية على الصعيدين الوطني ودون الوطني إدراج منظورات جنسانية في تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع والأنشطة التي تضطلع بها الوزارات والوكالات الحكومية وحكام الولايات ورؤساء البلديات. وفي نيوزيلندا، طلب إلى الإدارات الحكومية إعداد بيانات عن الآثار الجنسانية تقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية التابعة لمجلس الوزراء. وتنص خطة البرتغال الوطنية الثانية للمساواة على أن على كل وزارة تعيين مستشار معني بالمساواة يتولى مسؤولية القيام بإعداد خطة سنوية للوزارة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٨ - ولدعم تعميم المنظور الجنساني في الوزارات وغيرها من الهيئات المختصة على الصعيد الوطني، وضع العديد من البلدان[٦] سياسات وخطط عمل محددة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني لمختلف المجالات القطاعية، من قبيل التجارة والعلم والتكنولوجيا والحد من الفقر والزراعة والعمالة والبيئة والصحة. فقد وضعت وزارة التجارة والصناعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية اتفاقا للخدمات العامة يتعلق بتعميم المنظور الجنساني

لكفالة تحقيق مستويات من التحسن قابلة للقياس بحلول عام ٢٠٠٦ عن طريق جملة من المؤشرات في جميع الإدارات. وعقدت البرازيل مؤتمرها الوطني الأول المعني بالسياسات المتعلقة بالمرأة في تموز/يوليه ٢٠٠٤ بغية إعداد مبادئ توجيهية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الوطنية. ووضع المعهد الوطني للمرأة في كوستاريكا خطة من أجل النساء الريفيات تعالج مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القطاع الزراعي، بما في ذلك تدريب على تعزيز القدرات لجميع المسؤولين.

٩ - وأنشأت جمهورية كوريا لجنة استشارية لتحليل السياسات في عام ٢٠٠٢ بهدف إنفاذ التحليل الإلزامي للأثر الجنساني الذي صدر له تشريع، من قبل الحكومة الوطنية والحكومات المحلية. وانطلاقا من برنامج طوعي، تعكف حاليا ٤١ هيئة حكومية وطنية و ١٦ هيئةَ إدارةٍ محلية على إجراء تحليلات للأثر الجنساني. وصممت كندا سياسة تحليل للأثر الجنساني تستخدم لإدراج المنظور الجنساني بصورة منهجية في جميع السياسات والبرامج. وجرى خلال عام ٢٠٠٤ والنصف الأول من عام ٢٠٠٥ إنجاز نحو ٧٠ تحليلا حسب نوع الجنس في جميع مجالات السياسات والتي تعالجها الوزارات في السويد والبالغ عددها ٤٧ مجالا، وتعكف هذه الوزارات حاليا على تحديد أهداف ومؤشرات جديدة للحكومة. وفي عام ٢٠٠٤، بدأت قيرغيزستان إجراء تحليل إلزامي حسب نوع الجنس لجميع مشاريع القوانين التي يجري إعدادها. أما أستراليا فقد شرعت في تنفيذ مبادرة جديدة رئيسية لوضع واختبار أداة لتقييم الأثر الجنساني في إطار ميزانيتها لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

باء - إدراج المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج القطاعية

١٠ - أبلغ عدد كبير من البلدان عن اتخاذ مبادرات لإدراج المنظورات الجنسانية في السياسات والاستراتيجيات والبرامج القطاعية الوطنية. وأبلغ عدد من البلدان[٧] أيضا عن إدراج المنظورات الجنسانية في السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتعاون الإنمائي. وقد عينت وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة كبير مستشارين للشؤون الجنسانية والحقوق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لكفالة المضي قدما بهذه العملية بصورة فعالة.

١١ - وتقدم في هذا الجزء أمثلة توضيحية عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجالات التعليم والصحة والعمل واتخاذ القرار.

١ - التعليم

١٢ - أدرج كثير من البلدان منظورات جنسانية في سياساتها وبرامجها التعليمية[٨]. فالجمهورية الدومينيكية أدرجت منظورات جنسانية في خطتها الإنمائية الاستراتيجية للتعليم

للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٢. وتجري وزارة التعليم في المكسيك مسابقة سنوية على الصعيد الوطني حول ''التعليم والمنظور الجنساني: تجارب مدرسية ومقترحات تربوية''، حيث يدعى المدرسون وموظفو التعليم إلى الكتابة عن أفكارهم وعن وقائع وتجارب تتصل بالمساواة بين الجنسين أو مشاكل تعترض سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين في الحياة المدرسية. وفي عام ٢٠٠٤، ورد أكثر من ١٠٠٠٠ مساهمة في هذا الصدد. وأصدرت إثيوبيا إحصاءات ومؤشرات موزعة حسب نوع الجنس في جميع مستويات النظام التعليمي. وأبلغت كينيا عن القضاء تقريبا على الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي (٤٩,٩ مقابل ٥٠,١ في المائة)، وذلك بفضل القانون المتعلق بالأطفال (٢٠٠١) الذي فتح باب مجانية التعليم الابتدائي. وأدرجت كازاخستان مناهج دراسية عن المساواة بين الجنسين في التعليم العالي تشمل أسس النظرية الجنسانية ومقتطفات من البحوث الجنسانية وسوسيولوجيا الجنسانية . وقامت إندونيسيا بوضع وتنفيذ نموذج جديد للتنمية التعليمية بعنوان المهارات الحياتية، يستهدف الفتيات الفقيرات اللواتي ينقطعن عن الدراسة والأميات. وأنشأت ليبيريا نشرة عن تعليم الفتيات تقوم بإعدادها وتحريرها فتيات، بهدف دعم ونشر المعلومات التي تشجع جميع الفتيات على الالتحاق بالمدرسة وملازمة الدراسة.

١٣ - وقامت عدة بلدان بتشجيع النساء على اكتساب أو تعزيز المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق التعليم النظامي وغير النظامي. وحضرت نسبة كبيرة من الفتيات دورات دراسية عن الحاسوب في مركز التدريب على الأعمال التجارية ومركز المعارف في مجال الحاسوب في دومينيكا. ودعمت فنلندا وألمانيا مشاريع خاصة لتنمية مهارات الفتيات والنساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما دعمت ألمانيا تشجيع النساء في الوظائف المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقدمت وزارة التعليم في هولندا الإعانات لتشجيع مشاركة فتيات المدارس الابتدائية والثانوية في منافسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأسدت المشورة وقدمت الدعم في تنظيم دورات دراسية تقنية للفتيات. وأنجزت السويد برنامجا تقنيا يهدف إلى اجتذاب الفتيات إلى الهندسة. ونفذت وزارة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية برنامجا تكنولوجيا معنونا ''إرشاد الفتيات إلكترونيا في العلوم والهندسة والتكنولوجيا'' لتزويد الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٣ و ١٨ سنة بالإرشادات، وذلك بربطهن بواسطة قائمة عناوين إلكترونية وموقع إنترنيت بمتخصصات يزاولن مهنا علمية وهندسية وتكنولوجية[٩].

٢ - الصحة

١٤ - وأبلغ ما يناهز نصف البلدان التي ردت على الاستبيان المتعلق بالاستعراض والتقييم عن قيامها بتنقيح وتعزيز وتعديل السياسات وخطط العمل المتصلة بالصحة لإدراج المنظورات الجنسانية. فقد أنشأت آيسلندا لجنة لكفالة إدراج المنظورات الجنسانية في عمل مؤسسات الرعاية الصحية وعمل مقدمي الخدمات الصحية. وأفادت السلفادور وإثيوبيا أن لديها برامج لإذكاء الوعي بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال الصحة. واعتمدت فرنسا نهجا قائما على مراعاة خصائص كل من الجنسين في مجال علم الأمراض، يأخذ في الحسبان الاحتياجات الصحية الخاصة بالرجال والنساء. وركز عدد من البلدان على إدماج المنظورات الجنسانية في الصحة الإنجابية. واعتمدت البحرين استراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع الصحة وأنشأت لجانا وطنية للإشراف. وأصدرت وزارة الصحة في شيلي توجيهات عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات الإصلاح في مجال الصحة، أعدتها الوزارة وممثلو المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. أما البرازيل فوضعت سياسة وطنية لصحة المرأة تراعي الاعتبارات الجنسانية بهدف ضمان حقوق الإنسان المخولة للمرأة وخفض الوفيات النفاسية.

٣ - العمل

١٥ - اتخذ عدد متزايد من الحكومات[١٠] خطوات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الاقتصادية، بما في ذلك في سوق العمل. فقد كُلفت وزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي في الأرجنتين بإدماج المنظورات الجنسانية في إعداد وتنفيذ جميع الإجراءات المتصلة بالتوظيف والتوجيهات المهنية والتقنية. وفي شيلي، وضع المكتب الوطني للشؤون النسائية استراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المؤسسات التجارية الزراعية الرئيسية في البلد، عن طريق اللجنة المشتركة بين القطاع العام والخاص المعنية بالأعمال الزراعية الموسمية.

١٦ - وأفادت بعض البلدان أنه تم إجراء تحليلات وبحوث جنسانية محددة لتقييم التمييز بين الجنسين في سوق العمل. وشملت البحوث التي أجريت دراسة اسقصائية في المناطق الحضرية للمنظورات الجنسانية في مجال الأجور وتكاليف سوق العمل في المكسيك؛ ودراسة عن النساء في الاقتصاد غير النظامي في إسبانيا، مع إشارة خاصة إلى خادمات البيوت؛ ووضع كتيب قائم على تحليل جنساني لـ ٣٩ اتفاقا جماعيا أبرمت مع العاملات في صناعة المعادن والمنسوجات في أستراليا. وأفضى تحليل ممارسة الفصل المهني في سوق العمل في السويد، الذي أجراه المجلس الوطني المعني بسوق العمل، إلى وضع استراتيجية تلزم كل مكان عمل

بـإدراج المنظـورات الجنـسانية في تحليـل الأداء وتخطـيط العمـل. وأجـرى المركـز التطبيقـي لدراسـات السياسات في إستونيا دراسة استقصائية في عـام ٢٠٠٤ عـن الفـوارق في الأجـور بين الرجال والنساء.

٤ - صنع القرارات

١٧ - اعتمدت عدة بلدان[١١] تدابير محددة لمكافحة التمييز الرأسي في أسواق العمل عن طريق تعزيز مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرار والسياسات الاقتصادية. وفي ناميبيا طبقت إجراءات تصحيحية على التعاونيات ذات العدد الكبير من النساء مشترطة عضوية امرأة واحدة على الأقل في مجالس إدارتها. وفي أوروغواي اتخذت إجراءات لتشجيع انضمام شرطيات نظاميات في صفوف قوات الشرطة الوطنية وإلغاء الأحكام التمييزية التي تحول دون ترقيتهن لتقلد المناصب العليا. ولقد بدأ تنفيذ مشروع في هولندا في عام ٢٠٠٢ بعنوان ''مختلط''من أجل، تحقيق جملة أمور، منها وضع وتوزيع واختبار صكوك وموارد تمكن المرأة من المضي إلى المراتب الأعلى.

١٨ - وأبلغت معظم البلدان عن خطط عمل وبرامج ومشاريع لتحسين مشاركة المرأة في مختلف مستويات صنع القرار. وقام المعهد النيكاراغوي لشؤون المرأة بتدريب مديرين أقدم في المنظمات السياسية والتجارية والنقابات العمالية وفي الرابطات التجارية والمنظمات غير الحكومية وموظفي الدولة بشأن تعميم المنظور الجنساني في عمليات صنع القرار باعتباره من مؤشرات الديمقراطية. واعتمدت الدانمرك علاوة لجميع موظفي الحكومة المحلية لتعويض مصاريف رعاية الأطفال ونظمت جنوب أفريقيا تسهيلات لرعاية الأطفال لصالح جميع أعضاء البرلمان. وعقدت شيلي حلقات دراسية للسياسيين بشأن أهمية نظام الحصص المعني بالمرأة.

١٩ - وأجرت بلدان كثيرة[١٢] دراسات خاصة بشأن دور المرأة في صنع القرار ونظمت حلقات عمل ومؤتمرات لتبادل الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة. وفي أذربيجان أنشئت قاعدة بيانات معنية للمرأة في مراكز القيادة. وأصدرت ملديف دليلا بشأن المرأة في مراكز القيادة بالحكومة. ونظمت أرمينيا اجتماعا بشأن المرأة والمسائل الجنسانية والحكم الذاتي المحلي. وشرعت سويسرا في العمل مع وسائط الإعلام بغية تحسين مفهوم الجمهور عن القيادات النسائية. ووضعت الولايات المتحدة تدريبا ونفذته للقائدات كجزء من برامج المساعدة الدولية. ووضعت زامبيا برامج خاصة في الجامعة لتشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وفي فنلندا نشرت السلطات العامة بيانات ومؤشرات موزعة حسب نوع الجنس

بشأن المشاركة السياسية على جميع المستويات، وعلى سبيل المثال: نسب الإقبال على التصويت وعدد المرشحات والممثلات واللجان والهيئات المنتخبة بصورة غير مباشرة.

جيم - الميزانيات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية

٢٠ - ازداد خلال العقد الماضي الوعي بأهمية تخصيص الموارد والميزانيات على مختلف المستويات من أجل تشجيع المساواة بين الجنسين. ومنذ عام ٢٠٠٠، اتخذ عدد متزايد من البلدان إجراءات من أجل الأخذ بنهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في مجال مخصصات الميزانية. وأبلغت بلدان كثيرة[١٣] عن مبادرات ومشروعات نموذجية في وزارات عديدة، وتغطي مجالات مختلفة، وترمي إلى إدراج المنظورات الجنسانية في تخطيط الميزانيات. ونفذت بعض هذه الأنشطة، على سبيل المثال في بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وناميبيا والنرويج، بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وأجرت وزارة المالية بفييت نام عمليات تقييم جنسانية كجزء من دراسات استقصائية وتقارير بشأن الإنفاق العام. ونتيجة لذلك ازدادت مخصصات الميزانية في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والقضاء على الجوع والحد من الفقر وبناء القدرات.

٢١ - وأبلغت بعض البلدان، من بينها بربادوس وبوتسوانا وماليزيا وناميبيا، عن أنشطة ترمي إلى تعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين بغية إدراج مفاهيم المنظورات الجنسانية في عملية الميزانية. ونظمت بوتسوانا حلقات عمل بشأن الميزنة التي تلبي الاعتبارات الجنسانية لكبار المسؤولين الحكوميين. وفي بربادوس، نظمت حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام لمحللي الميزانيات وموظفي وزارة المالية والشؤون الاقتصادية وعدد من الوزارات الأخرى. ويشدد مفهوم السياسة الجنسانية لكازاخستان (٢٠٠٣) على أهمية واقتضاء التوعية والخبرات والمؤشرات الجنسانية في مجال سياسات الميزانية وخططها وبرامجها.

٢٢ - واستحدثت بعض البلدان مجموعة من السبل والمنهجيات من أجل دعم الميزنة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية. وأصدرت جمهورية تنزانيا المتحدة مبادئ توجيهية وقائمة مرجعية بشأن تعميم المنظورات الجنسانية في الميزانيات القطاعية. ووضع المجلس الوطني للمرأة في مصر، بالتعاون مع الوزارات المختصة، منهجيات للمراجعة الجنسانية في الميزانيات الوطنية. وطلبت حكومة الجمهورية التشيكية من وزارة المالية وضع منهجيات للميزنة الجنسانية على كل من المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. وشكلت موريشيوس لجنة رفيعة المستوى معنية بالميزنة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية بغية وضع خطة عمل مدتها ثلاث سنوات لكفالة توزيع موارد الميزانية توزيعا عادلا في جميع الوزارات والإدارات.

٢٣ - واعتمدت أيرلندا استراتيجية رامية إلى تعميم المنظورات الجنسانية في معظم جوانب الإنفاق الذي يبلغ ٥٠ بليون يورو في إطار خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦. وفي النرويج، بينت لميزانية الحكومية المقترحة المعروضة على البرلمان الجهود المتزايدة لإدراج المنظورات الجنسانية في اعتبارات الميزانية - حيث ازداد عدد الوزارات المساهمة في التقرير من ٨ وزارات إلى كافة الوزارات الـ ١٧ تقريبا في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وأبلغت السويد عن أن تعميم المنظور الجنساني ضمن عملية الميزانية قد أصبح جزءا لا يتجزأ من الأعمال الاعتيادية للحكومة. وفي عام ٢٠٠٤ بدأ تنفيذ المشروع المشترك التابع لمجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي بشأن الميزنة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية ونظم مجلس أوروبا أنشطة عديدة تتعلق بنفس الموضوع.

٢٤ - وأجرى المعهد الوطني للمرأة في هندوراس دراسة استقصائية بشأن تكلفة العنف ضد المرأة والأثر المترتب عليه في الميزانية الوطنية.

دال - الآليات المؤسساتية

١ - المؤشرات والبيانات الموزعة حسب نوع الجنس

٢٥ - إذ أقر عدد من الحكومات[١٤] باقتضاء توفر بيانات ومعلومات موثوقة بشأن تعميم المنظور الجنساني، ولا سيما من أجل التنفيذ الفعال للتحليل الجنساني، فقد قدمت هذه الحكومات أمثلة على الجهود المبذولة من أجل تحسين جمع البيانات ووضع المؤشرات الجنسانية.

٢٦ - ونجح المكتب المركزي للإحصاءات في نيبال في إدراج المنظورات الجنسانية في تعداد السكان لعام ٢٠٠٢، وهو عمل استغرق ثلاث سنوات اقتضى توعية مسؤولي المكتب والمسؤولين عن التعداد والعدادين في المقاطعات. وعمل المعهد الوطني للمرأة في كوستاريكا بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاءات وعمليات التعداد لإعداد دراسة نموذجية بشأن استخدام المرأة للوقت في المحيط العائلي.

٢٧ - وبذلت عدة بلدان جهودا لتحسين جمع البيانات في مجالات محددة، مثل العمالة والصحة والزراعة والهجرة. وشرعت بلغاريا في تنفيذ مشروع بعنوان ''وضع نظام لمؤشرات تعميم المنظور الجنساني من أجل تقييم نوعية وفعالية تدابير أسواق العمل''. ووضعت نيكاراغوا نظام معلومات القطاع الزراعي يوفر البيانات حسب نوع الجنس. وقامت هيئة الإدارة الوطنية للإحصاءات في كولومبيا بجمع وتحليل بيانات بشأن الهجرة والتشرد. وجمعت

حكومة تونغا بيانات موزعة حسب نوع الجنس في عدد من المجالات بما في ذلك بشأن العمالة حسب فئة الصناعة والمهنة وأصحاب القروض المصرفية وأسباب الوفيات.

٢٨ - وجمعت وزارة العدل في بولندا بيانات بشأن التمييز في ميدان العمالة حسب نوع الجنس. وأجرت اللجنة الوطنية المعنية بدور المرأة الفلبينية، بالتعاون مع مكتب الإحصاءات الوطنية، دراسة استقصائية بشأن الظروف الديمغرافية والمعيشية للعاملات في إحدى مناطق تجهيز الصادرات. وبينت الدراسة الاستقصائية الوطنية الهندية النموذجية بشأن العمالة والبطالة (١٩٩٩-٢٠٠٠) بيانات جديدة بشأن عدد العاملين بالمنازل وحالاتهم، ومعظمهم من النساء. وأسفرت تعدادات السكان في ألمانيا ونيبال عن معلومات محددة حسب نوع الجنس بشأن عمليات البدء في المشاريع التجارية وملكية الموارد، كالأراضي والمواشي والمنازل. وأبلغت بعض البلدان، مثل جمهورية كوريا وكينيا عن الجهود المبذولة لقياس مشاركة المرأة في الناتج المحلي الإجمالي. وأجريت استقصاءات بشأن استخدام الوقت في عدة بلدان[١٥] بغية، تحديد جملة أمور منها، توثيق الوقت الذي تنفقه النساء والرجال في العمالة بأجر وبدون أجر.

٢٩ - وأنشأت بعض البلدان قواعد بيانات تحتوي بيانات موزعة حسب نوع الجنس بغية رصد وتقييم التقدم المحرز في مجالات مثل الصحة وسوق العمل. ووضعت ماليزيا نظام معلومات نموذجي لقاعدة بيانات موزعة حسب نوع الجنس، وسيتم توسيع نطاقه بالتعاون مع الوزارات المختصة ومع إدارة الإحصاءات. وأنشأت مصر قاعدة بيانات لإنتاج المؤشرات والإحصاءات الجنسانية ونشرها واستكمالها.

٣٠ - وأعد عدد من البلدان منشورات إحصائية وأدلة تدريبية بشأن الإحصاءات الجنسانية. وجرى تعميم المنشور المعنون ''وضع إحصاءات ذات منظورات جنسانية: الإدارة والتدابير الرامية إلى إعداد وتقنين المبادئ التوجيهية المتعلقة برسم سياسات المنظورات الجنسانية في المكاتب الحكومية''، بواسطة وزارة المساواة الجنسانية في حكومية كوريا، على المنظمات ذات الصلة بغية تعزيز رسم السياسات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية.

٢ - بناء القدرات

٣١ - بينت الكثير من الردود، بما في ذلك تلك الواردة من إندونيسيا وتايلند وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي ودومينيكا وسويسرا وفييت نام وقطر ولاتفيا وملاوي وناميبيا وهندوراس، أن مفهوم تعميم المنظور الجنساني لا يزال غير مفهوم جيدا بعد وأن هناك حاجة إلى بذل الجهود بغية إبراز مزايا ومساهمات الاستراتيجية وتنمية القدرات من أجل تنفيذها. ولاحظت بلدان عديدة[١٦] اقتضاء بناء القدرات من أجل القائمين على صنع القرار

والمخططين والمنفذين في كافة القطاعات. وأشارت أوروغواي وفييت نام وقطر إلى الافتقار إلى الاستمرارية في الالتزام والقدرة في مجال تعميم المنظور الجنساني والمتصلة بدوران الموظفين أو تغير الحكومات. وأشارت عدة دول أعضاء[١٧] إلى الحاجة إلى التدريب والمتابعة المستمرين، وتحسين التنسيق والتعاون.

٣٢ - وأبلغت بلدان من كافة المناطق[١٨] عن مجموعة مختلفة من أنشطة بناء قدرات تعميم المنظور الجنساني بما في ذلك حلقات العمل والبرامج التدريبية ومناقشات الموائد المستديرة والمؤتمرات. وشملت المجموعات المستهدفة القيادات الحكومية وصنّاع السياسة وموظفي الخدمة المدنية والموظفين الإداريين وموظفي الوزارات ورجال القانون وسلك القضاء. ووضعت بعض البلدان آليات خاصة، مثل أفرقة تدريب متخصصة في مجال المسائل الجنسانية، بغية توفير بناء القدرات على أساس منتظم. وأنشأت نيبال وحدة معنية بالمسائل الجنسانية في كلية الموظفين الإداريين.

٣٣ - ونفّذت بربادوس برنامجا تدريبيا بشأن تحليل وتخطيط المسائل الجنسانية من أجل جهات تنسيق المسائل الجنسانية بالإدارات والوزارات الحكومية. وبذلت أوغندا جهودا رامية إلى تعزيز قدرات المسؤولين على إجراء تحليل جنساني للبرامج والتخطيط والميزانية. وشرعت النمسا في تنفيذ مشروع لكفالة النوعية الجيدة للتدريب الجنساني في عام ٢٠٠٣. ووضعت لاتفيا برنامجا تدريبيا لموظفي الخدمة المدنية بشأن المساواة الجنسانية، وهي تعتزم جعل هذه الدورة التدريبية إلزامية. ونفذت حكومة إستونيا مشروعا بشأن ''تنمية القدرات الإدارية لدى السلطات الوطنية في مجال تعميم المنظور الجنساني'' في إطار برنامج تقديم المعونة لإعادة بناء اقتصاد بولندا وهنغاريا التابع للاتحاد الأوروبي. ومنذ عام ٢٠٠٥ يتعين على جميع الوزارات في الدانمرك وضع خطط لبناء الكفاءات في مجال تعميم المنظور الجنساني ضمن مجالاتها المختلفة.

٣٤ - وأبلغت بعض البلدان عن وضع وتنفيذ برامج تدريبية موجهة من أجل قطاعات محددة بشأن تعميم المنظور الجنساني. وفي الهند قدمت برامج للتوعية الجنسانية لوكالات إنفاذ القانون ولموظفي الميدان الصحي ولموظفي تعداد السكان. وفي ملاوي، جرى تدريب أكثر من ٣ ٠٠٠ ضابط من ضباط الجيش في مجال المسائل الجنسانية والإنمائية وتم إنشاء فريق من المدربين في مجال البرامج المعنية بالمسائل الجنسانية وتلك المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونفذت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مشروعا بشأن بناء القدرات لتحليل تعميم المنظور الجنساني من أجل موظفي التنمية على المستوى الوطني والمحلي في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. ونظم المجلس الرئاسي لإنصاف المرأة في كولومبيا حلقات عمل تدريبية

لموظفي الوزارات، بما في ذلك أولئك الذين يعملون في مجالات الطاقة والتعدين والعدل والزراعة والحماية الاجتماعية والإحصاءات والأسرة.

٣٥ - وأبلغ عدد من البلدان عن تدريب جنساني في قطاع التعليم. وعلى سبيل المثال شارك حوالي ٣٥٠ مدرسا من مدرسي مدارس الحضانة والمدارس الابتدائية والثانوية في برامج التوعية الجنسانية باليونان. واعتمدت لكسمبرغ ''تربية جنسانية'' لتنفيذ نظام تعليمي وتدريبي غير تمييزي. ودربت الكاميرون أكثر من ٦٠٠ زعيم مجتمعي للمساعدة في تعبئة المجتمع من أجل إرسال الفتيات إلى المدارس.

٣ - المنهجيات والوسائل

٣٦ - أبلغ عدد من البلدان[١٩] عن استحداث وسائل لتقييم الأثر الجنساني في قطاعات مختلفة مثل الصحة والتعليم والزراعة. وأبلغت المملكة المتحدة عن إعداد كتيب لتقييم الأثر الجنساني في أيرلندا الشمالية بغية مساعدة الإدارات على رسم خطط عمل والتصدي لحالات عدم المساواة بين الجنسين ضمن مجالات مسؤوليتها. ووضعت أستراليا وجربت وسيلة لتقييم الأثر الجنساني تقوم على الممارسات الدولية الجيدة، وذلك بغية توسيع نطاق تحليل المسائل الجنسانية في جميع أنشطة صنع السياسات بكافة الإدارات الحكومية.

٣٧ - ولزيادة جهود تعميم المنظور الجنساني في جميع المناطق، استحدثت مجموعة واسعة من أدوات أخرى[٢٠] في شكل مبادئ توجيهية، وقوائم مرجعية، وكتيبات، وأدلة. وأصدرت السويد دليلا بعنوان ''الإحصاءات الجنسانية المصنفة - أداة لا بد منها في تحليل المساواة بين الجنسين'' ليستعين به موظفو الخدمة المدنية. واستحدثت النرويج أداة تسمى ''مقياس المساواة بين الجنسين'' تقيس بها منجزات تمثيل الجنسين والاستفادة من الموارد في حالة مجموعة واسعة من مختلف أطياف المجتمع، وتسوق أمثلة عن الممارسات الجيدة المتبعة في هذا الصدد.

٤ - الموارد البشرية والمالية

٣٨ - سلم العديد من البلدان بالحاجة إلى موارد تقنية تخصصية، أو موظفين مشهود لهم بالكفاءة في المسائل الجنسانية، داخل كل من الأجهزة الوطنية والوزارات والمؤسسات القطاعية. وأشار عدد من البلدان إلى نقص عدد الموظفين المؤهلين في هذا المجال. فقد لاحظت بليز أن نقص الموارد البشرية يحد من قدرة أجهزتها الوطنية على تدريب موظفين في وزارات أخرى لتولى شؤون التنسيق والمتابعة.

٣٩ - وأقام عدد كبير من البلدان[٢١] في بعض أو كل الوزارات الفنية وغيرها من الأجهزة وحدات أو مراكز لتنسيق شؤون المساواة بين الجنسين لتعزيز ورصد تعميم المنظور الجنساني في الإدارات والوكالات العاملة في مجالات الزراعة، والتعليم، والصحة، وحقوق الإنسان، والقانون، والأمن، والعدالة، والشرطة، والسجون، والشؤون الخارجية والتجارة. فقد ذكرت بنغلاديش وزمبابوي أن إنشاء نظام لتنسيق المسائل الجنسانية سهل تعميم المنظور الجنساني في السياسات القطاعية. وأنشأت الولايات المتحدة مكاتب للشؤون المرأة والمسائل الجنسانية في عدة مكاتب ووزارات من بينها إدارة الأغذية والأدوية، ووزارة العمل، ووزارة شؤون قدماء المحاربين، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية وكذلك في ميدان المساعدة الإنمائية. وأنشأت وحدة شؤون المرأة والطفل في ليبيريا في ١٨ وزارة فنية مكاتب للشؤون الجنسانية لتنسيق الجهود المبذولة في عملية التخطيط والميزنة على المستوى القطاعي.

٤٠ - وكانت هناك أيضا زيادة في عدد المكاتب المتخصصة ومراكز التنسيق التي تعالج شؤون المرأة والمساواة بين الجنسين على مستوى البلديات وحكومات والأقاليم والمقاطعات[٢٢]. وذكرت فييت نام أنها أنشأت مراكز تنسيق في ٤٥ وزارة أو وكالة في ٦١ مقاطعة من مقاطعاتها وعددها ٦٤ مقاطعة. وأنشأت كوستاريكا لجانا بلدية معنية بوضع المرأة وشبكة وطنية من المكاتب البلدية المعنية بشؤون المرأة وفي النمسا، تم إنشاء شبكة لتعزيز الاتصالات مع المسؤولين على مستوى الإدارة الاتحادية ومستوي المقاطعات والبلديات[٢٣].

٤١ - وأشارت عدة بلدان من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليتوانيا وتايلند، إلى زيادة الاعتماد المخصص في ميزانياتها للمبادرات المركزة على المرأة والفتاة والمساواة بين الجنسين. وقالت تايلند إنها زادت من حجم الاعتمادات التي تخصصها في ميزانيتها للتدريب على المسائل الجنسانية واستحداث أدوات ومبادئ توجيهية في هذا الشأن.

٤٢ - وقالت عدة بلدان[٢٤] إن الموارد المالية المحدودة هي العقبة الأولى التي تحول دون فعالية عمل الآليات المؤسسية، الأمر الذي يحد من دورها في تعزيز ودعم ورصد تعميم المنظور الجنساني.

٤٣ - وأشير في عدة ردود كالردود التي وردت من إكوادور، وكينيا، والسلطة الفلسطينية، إلى أن الوزارات لم تخصص ميزانيات لتعميم المنظور الجنساني.

٥ - آليات الرصد والتقييم والمساءلة

٤٤ - لئن أشار بعض البلدان إلى التنوع الكبير في آليات الرصد التي استحدثت، أفاد بعضها الآخر بأن نقص تدابير الرصد والمساءلة كان عقبة تحول دون تعميم المنظور الجنساني بصورة فعالة.

٤٥ - وكانت أكثر آليات الرصد شيوعا وفقا لما ورد في التقارير تتمثل في تقديم تقارير منتظمة غالبا ما تكون سنوية يعرض عدد كبير منها على السلطة التشريعية الوطنية. فحكومة اليابان تعرض تقريرا سنويا عن التقدم المحرز لبناء مجتمع يساوي بين الجنسين وعن الإجراءات المتخذة في العام المنصرم والمنجزات المقترحة للعام التالي. وفي البرازيل، أصبحت المنظورات الجنسانية تدرج ضمن تقييمات السياسة العامة التي تجريها وزارة التخطيط والميزانية وشؤون التنظيم. وتقوم إدارة تكافؤ الفرص في جمهورية سلوفاكيا التي أنشئت في عام ١٩٩٩، بإجراء تقييمات سنوية لخطة العمل الوطنية من أجل المرأة ومفهوم تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل وذلك بتعاون مع الوزارات الفنية الأخرى. وأنجزت حكومة فيجي مشروعا تجريبيا للتحقق من امتثال سياسات الحكومات للاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لتقييم التقدم المحرز صوب تعميم منظورات جنسانية في عمل وزارتين.

٤٦ - وأنشأت بعض الدول الأعضاء مؤسسات أو لجان لرصد التقدم المحرز في هذا الشأن. وفي عام ٢٠٠٠، أنشأت أسبانيا وحدة للرصد لبناء نظام للمعلومات يعطي صورة دقيقة عن حالة المرأة وأثر سياسات مساواتها بالرجل. وأنشأت بولندا فريقا دائما من الخبراء يرصد خطة عملها الوطنية. وقد وضع هذا الفريق الذي يضم ممثلين عن المنظمات غير الحكومية مؤشرات عن تنفيذ الخطة وأعد تقريرا عما اضطلع به من أنشطة لرصد تنفيذها.

٤٧ - وأبلغت بضعة بلدان عن العمل الذي قامت به لتقييم فعالية الأنشطة التي اضطلعت بها. فقد أنشأت الحكومة السويدية لجنة لتقصي الحقائق في شباط/فبراير ٢٠٠٤ لتقييم أهداف سياسة المساواة بين الجنسين ومجالات تركيزها، وتنظيمها وفعاليتها. وفي قيرغيزستان، أنشئت في عام ٢٠٠٣ وحدة للتحقق من أنشطة المساواة بين الجنسين في جميع أقسام هياكل وزارة العمل والرعاية الاجتماعية. وفي هولندا أنشئت في عام ٢٠٠٤ لجنة تحقق خارجية لتقييم فعالية سياسة البلد في مجال المساواة بين الجنسين ونوعية النتائج التي حققت. وفي المكسيك، أجري تحليل للتقدم المحرز صوب تعميم المنظور الجنساني في ٣٠ من الأجهزة الاتحادية للخدمة المدنية. وقد نشأ عن ذلك أن صنفت الوكالات الحكومية إلى الفئات الثلاث التالية: (أ) متقدمة (نسبتها إلى مجموع الأجهزة ٢٦,٧

في المائة)؛ (ب) ومتقدمة إلى حد ما (٤٠ في المائة)؛ و (ج) في طور البدء (٣٣,٣ في المائة).

٤٨ - ومن بين العقبات التي ورد ذكرها بوصفها تحول دون رصد التقدم المحرز نحو تعميم المنظور الجنساني، انعدام/أو عدم كفاية البيانات الموزعة بحسب نوع الجنس والفئة العمرية. فقد أوردت كينيا أنه يتعذر قياس مستوى التنفيذ دون نظم ثابتة للرصد والتقييم وبدون معلومات وبيانات كافية.

٤٩ - وقد بذلت بعض الجهود لاستحداث آليات للمساءلة بشأن تعميم المنظور الجنساني غير أنه لم يرد ما يشير إلى إحراز تقدم حقيقي في هذا المجال. ففي مالطة، تتم المساءلة عن تعميم المنظور الجنساني من خلال عقد إدارة الأداء بالنسبة لكبار المسؤولين في الخدمة العامة ومن خلال برنامج إدارة الأداء بالنسبة لسائر الموظفين. وفي الفلبين، تتم مساءلة الوكالات الحكومية بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال السياسة العامة المتبعة لوضع ميزانية المساواة بين الجنسين والتنمية التي تتطلب منها أن تعد - إلى جانب خططها وميزانياتها العادية - خططا وميزانيات سنوية عن المساواة بين الجنسين والتنمية.

٦ - دور الآليات الوطنية

٥٠ - أشارت عدة بلدان[٢٥] إلى أهمية دور الآليات الوطنية في تعزيز ودعم ورصد تعميم المنظور الجنساني في الوزارات وسائر الأجهزة على المستوى الوطني. ويشدد إطار السياسة الوطنية في جنوب أفريقيا لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، على دور الأجهزة الوطنية وجميع الهياكل الحكومية الأخرى في النهوض بالبرنامج الوطني للمسائل الجنسانية. والمركز الوطني لتنسيق شؤون المرأة في بروني دار السلام هو المسؤول عن إجراء وتشجيع البحوث حيث أنه يقيم دورات تدريبية ومنتديات للمناقشة وتبادل الأفكار وإذكاء الوعي وتنسيق المشاريع.

٥١ - وهناك عدد متزايد من البلدان التي أنشأت من أجل تحسين التنسيق أفرقة أو لجان لتعميم المنظور الجنساني مشتركة بين الوزارات، من بينها مثلا أذربيجان، وأرمينيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبربادوس، وتركيا، والدانمرك، وشيلي، ومالطة، واليونان. وأنشأت وزارة خارجية تركيا، التي تتبعها المديرية العامة المعنية بوضع المرأة شبكة اتصالات مع جميع الوزارات الأخرى ذات الصلة لكفالة ترجمة مقترحاتها في مجال السياسة العامة إلى أعمال ملموسة.

٥٢ - وذكر عدد من البلدان أنه أقام شراكات مع منظمات غير حكومية وهيئات أخرى للعمل من أجل تعميم المنظور الجنساني. وفي ألمانيا، أسدى مركز الكفاءات في المجال الجنساني في جامعة هومبولدت في برلين المشورة والدعم للوزارة الاتحادية لتنفيذ استراتيجية تعميم المنظور الجنساني. ووضعت أوروغواي وبوليفيا وفرنسا اتفاقات وخطابات نوايا فيما بين وزاراتها الفنية والحكومات المحلية والقطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية. وقدم كل من المركز الهولندي للخبرات المتعلقة بالمسائل الجنسانية والعرقية، ومركز معارف إي كواليتي الهولندي الدعم لتعميم المنظور الجنساني من خلال خبرات ودراسات مواضيعية وصكوك ومن خلال تعميم الممارسات الجيدة القائمة في هذا المجال.

٥٣ - وأشار العديد من البلدان[٢٦] إلى ضرورة أن يتم على وجه التحديد إشراك المنظمات غير الحكومية في صياغة السياسات العامة ووضع الاستراتيجيات الوطنية. وساعدت المنظمات غير الحكومية في تنفيذ الخطط الوطنية في عدة بلدان من بينها بلغاريا، والسلفادور، والدانمرك، والصين، وكوبا، والمملكة المتحدة. ونهضت المنظمات غير الحكومية أيضا بتوعية الجمهور بأن أنشأت فروعا إقليمية للاتصال بالجمهور، وساعدت في تدريب الخبراء والموظفين من الكيانات الحكومية وغير الحكومية على المسائل الجنسانية وعلى تقديم الخدمات الاستشارية.

٥٤ - وفي بنغلاديش، تعاونت وزارة المرأة والطفل على نحو وثيق مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية وقامت بتعيين ممثلين عن المجتمع المدني في جميع لجانها الرفيعة لصنع السياسات ودعا القائمون على السياسة الوطنية العامة بشأن المرأة في السلفادور إلى التنسيق فيما بين الأجهزة الرسمية ومجموعتي المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. وفي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤، تعاونت حكومة ليتوانيا مع منظمات غير حكومية على تنفيذ برامج مراعية للاعتبارات الجنسانية بغية تسهيل التقدم في مجالات محددة تتطلب تعاونا فيما بين المؤسسات كالتعاون على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ومكافحة الاتجار والبغاء وفيروس نقص المناعة البشرية، ومكافحة المخدرات ومنعها، والتصدي للعنف العائلي. واستضافت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ رابطة ساموا للخريجات مؤتمرا لشبكة خريجات بلدان المحيط الهادي ركز على ضرورة وصول المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة إشراكها في رسم السياسات.

٥٥ - وذكر بعض البلدان الأعضاء أنه أقام شراكات مع البرلمانيين. ذلك أن بعضها أنشأ لجانا تشريعية غير رسمية تعيد النظر في تشريعات وتقترح أخرى. فقد أنشأت لاتفيا لجنة فرعية خاصة لتعزيز التشريعات المكرسة للمساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني.

٥٦ - وأفادت عدة بلدان عن إقامة اتصالات مع المنظمات الرجالية وتجري محادثات بشأن المسائل الجنسانية انطلاقا من زاوية نظرة الرجل إلى هذه المسائل. وقدمت بربادوس الدعم لرابطة دعم تعليم الرجل وأقامت محادثات عن البعد الجنساني لفيروس نقص المناعة البشرية. وحشدت الأردن البرلمانين الرجال ليكون شركاء في المناقشة بشان حقوق الإنسان للمرأة.

ثالثا - أنشطة كيانات منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى دعم تنفيذ تعميم المنظور الجنساني على المستوى الوطني

٥٧ - وقدمت الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة دعمها لتنفيذ تعميم المنظور الجنساني على الصعيد الوطني من خلال مشاريع وبرامج وأنشطة أخرى. كما قدم العديد من كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المساعدة إلى الحكومات في ما تبذله من جهود لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أطر التنمية الوطنية من قبيل استراتيجيات الحد من الفقر والإصلاحات القطاعية ومبادرات النهج القطاعية الشاملة. واضطلعت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بمشروع رائد في الجمهورية العربية السورية بشأن رسم الخريطة الجنسانية. وفي عام ٢٠٠٤ ولأول مرة، أجرى مكتب العمل الدولي مراجعات للمسائل الجنسانية للجهات المنخرطة فيه.

٥٨ - وقامت كيانات من قبيل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي بمساعدة بعض البلدان في وضع سياسات وخطط عمل تراعي الاعتبارات الجنسانية، في مجالات منها ما يتعلق بالسكان والتنمية والزراعة وتخطيط التنمية الريفية والأمن الغذائي. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان دعمه لأندونيسيا في استعراض وتعزيز المنظور الجنساني في قانونها المتعلق بالأسرة وسياساتها في مجالي التنمية والسكان. وساهم برنامج الأغذية العالمي في إدماج المنظور الجنساني في التقييم الذي أجري مؤخرا لحالة الأمن الغذائي والتغذية في دافور. وأسهمت إدارة عمليات حفظ السلام بمدخلات تقنية من أجل تسهيل إدراج المنظور الجنساني في عملية صياغة الدساتير والتشريعات الجديدة، كما تعاونت مع شركاء وطنيين ودوليين من أجل إدماج المنظور الجنساني في العمليات الانتخابية.

٥٩ - ونظمت الكيانات التابعة للأمم المتحدة اجتماعات وحلقات عمل وحلقات دراسية من أجل تعزيز وتطوير القدرة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الوطني.

واعتمد مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الثالثة والعشرين، التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥[٢٧]، مقررا بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج البيئية. ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا ندوتين إقليميتين في بانكوك (٢٠٠٢) وفي جنيف (٢٠٠٤) أتاحتا للدول الأعضاء فرص تبادل الخبرات ونماذج الممارسة الجيدة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، نظمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بالتعاون مع حكومة بنما ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية حلقة عمل وحلقة دراسية حول موضوع ''الملكية الفكرية ونوع الجنس وحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدية والمعارف التقليدية'' من أجل تناول الدور الهام الذي تضطلع به نساء الشعوب الأصلية.

٦٠ - وتعمل عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة على تعميم نتائج أبحاثها في مختلف المجالات القطاعية من أجل دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الوطني. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا بشأن تعميم المنظور الجنساني في التقييم البيئي و الإنذار المبكر. وقد كانت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة سباقة إلى توثيق أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الزراعة والعاملين في القطاع الزراعي، لا سيما النساء منهم، وهي تقدم المشورة في مجال رسم السياسات إلى الدول الأعضاء فيها بشأن سبل تخفيف الآثار السلبية على الزراعة والأمن الغذائي.

٦١ - وقامت عدة كيانات من قبيل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بمساعدة الدول الأعضاء في جمع البيانات والمؤشرات الموزعة حسب نوع الجنس واستخدامها وتعميمها على نحو فعال. كما ساعدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة العديد من الدول الأعضاء في جمع البيانات الموزعة حسب نوع الجنس وإعادة جدولتها بغرض دعم ترشيد التخطيط وصياغة السياسات والبرامج والمشاريع في القطاع الزراعي، وقدمت تدريبا للإحصائيين الزراعيين الوطنيين على جمع مثل تلك البيانات. وقام ما يزيد على ثلث المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم عملية جمع البيانات الموزعة حسب نوع الجنس، وهي مساهمة كبرى في عملية التقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، وتقارير الأهداف الإنمائية للألفية، وتقارير وطنية عن التنمية البشرية، على نحو يلبي الاعتبارات الجنسانية.

٦٢ - وعملت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على استعراض واستكمال المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن[٢٨] استعدادا للبرنامج العالمي لتعدادات عام ٢٠١٠، بغرض تعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية في عمليات جمع وإنتاج وتعميم بيانات التعدادات الوطنية. وقد انصب الاهتمام على مجالات محددة منها الهجرة الداخلية والدولية والتعليم والأسرة والعمل والانتماء العرقي والأداء البشري والإعاقة والسكن. كما قامت شعبة الإحصاءات بإعداد منشور دليل بعنوان إنتاج الإحصاءات بشأن استخدام الوقت: قياس العمل المأجور وغير المأجور[٢٩] لكي تستخدمه الدول الأعضاء ويتضمن تصنيفا دوليا تجريبيا للأنشطة لغرض إحصاءات استخدام الوقت يراعي الفروق بين المرأة والرجل في العمل مقابل أجر وبدون أجر. وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دعمه للجهود المبذولة من أجل بناء مهارات والتزامات مستدامة لإنشاء قواعد بيانات موزعة حسب نوع الجنس في بلدان عديدة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، ووسط وشرق أوروبا، وأمريكا اللاتينية والشرق الوسط.

٦٣ - ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان بناء القدرة المؤسسية اللازمة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عدد من بلدان منطقة الدول العربية مثل الجزائر وجيبوتي ومصر والمغرب والأرض الفلسطينية المحتلة وعمان وقطر والجمهورية العربية السورية والسودان واليمن. وشملت الأنشطة وضع استراتيجيات جنسانية ومنهجيات للمراجعة والميزنة الجنسانية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات التخطيط، واستعراض التشريعات. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ برنامجا لبناء القدرات في مجال النقل المتعدد الوسائط يراعي الاعتبارات الجنسانية. وعملت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على تعزيز قدرات ما يزيد على ٠٠٠ ٤ أخصائي إنمائي في أكثر من ٨٠ بلدا من أجل إدماج المسائل الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية في السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية. وساند برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى جانب اتحاد عموم نساء الصين في مقاطعة غواندونغ، تعزيز قيادة الحزب والحكومة في التصدي لمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من منظور جنساني.

٦٤ - وقام المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بتعميم المعلومات والأدوات والممارسات الجيدة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الدول الأعضاء عن طريق قاعدة بياناته الخاصة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتي تضم مجموعة واسعة من الموارد المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وضعتها منظمات مختلفة، وأقسام تتناول الدروس المستفادة والممارسات الجيدة. ولقاعدة البيانات أيضا خاصية إضافية تتمثل في

اشتمالها على مسرد لأكثر المصطلحات شيوعا في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني يقصد به تيسير الوضوح المفاهيمي وإيجاد فهم مشترك.

٦٥ - وقامت بعض الكيانات بتنظيم حملات الدعوة وإنشاء الشبكات في إطار استراتيجياتها لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الوطني. ففي عام ٢٠٠٢، سهلت اليونسكو إنشاء شبكة المنظور الجنساني في قطاع التعليم بآسيا، وهي شبكة إقليمية، في ١٥ بلدا وتهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم من حيث فرص الحصول والاستمرار والأداء وإثبات الذات من خلال تطوير سياسات تعليمية تلبي الاعتبارات الجنسانية والتصدي للقوالب الجنسانية المجتمعية. وقامت المنظمة البحرية الدولية بتنظيم حملات للتوعية بالمسائل الجنسانية في كل من الأكاديمية العربية للعلم والتكنولوجيا والنقل البحري؛ ومدرسة التدريب البحرية في الرأس الأخضر؛ ومدرسة التدريب البحرية في ملاوي؛ وكلية التدريب البحرية في فيراكروز، المكسيك. وأسفرت حلقة دراسية إقليمية عقدت في ساموا في عام ٢٠٠٤ عن إنشاء الجمعية البحرية لنساء المحيط الهادئ في القطاع البحري في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وهي تهدف إلى تشجيع المشاركة النشطة للنساء في القطاع البحري للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٦ - يتزايد عدد الدول الأعضاء التي تستخدم تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتدخلات محددة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد شهدت أطر سياسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني تحسنا على المستوى الوطني. كذلك يتزايد عدد البلدان التي تتبنى خطط عمل تشمل في بعض الحالات أهدافا وغايات محددة زمنيا. وتقوم بلدان عديدة في معرض زيادة تحسين سياساتها المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني بتقديم توجيهات محددة بشأن التنفيذ. وبالإضافة إلى وضع سياسات عامة تتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، يعكف عدد من البلدان على وضع سياسات وخطط عمل محددة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مختلف المجالات القطاعية.كما جرى تطوير عدد كبير من المنهجيات، لأغراض منها بناء القدرات، والأدوات من قبيل الكتيبات الإرشادية والمبادئ التوجيهية، من أجل دعم تنفيذ تلك السياسات وخطط العمل.

٦٧ - وعلاوة على ذلك، تبذل البلدان جهودا ضخمة من أجل إدراج المنظور الجنساني في السياسات والاستراتيجيات القطاعية وفي البرامج القائمة. وقد اتخذت مبادرات في طائفة واسعة من المجالات القطاعية. وتم تحديد نماذج الممارسات الجيدة بالارتباط مع البنود التي قيد نظر لجنة وضع المرأة حاليا في دورتها الخمسين.

٦٨ - وقُدمت أيضا أمثلة من الممارسات الجيدة فيما يتعلق بتنمية المؤسسات من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وثبتت بصفة خاصة فعالية وضع خطط العمل التي لها أهداف ملموسة قابلة للقياس. كما برز التحليل الجنساني للميزانيات الوطنية كأداة هامة تكفل توافق المخصصات من الموارد مع الالتزامات المقطوعة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني على مستوى السياسات.

٦٩ - بيد أنه لا تزال هناك فجوة عميقة بين السياسة والممارسة. إذ يقتضي تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو فعال التزاما سياسيا قويا بتحديد ولايات واضحة، وكفالة رصد منتظم، وإنفاذ آليات للمساءلة. ويؤدي عدم تخصيص ما يكفي من الأخصائيين الجنسانيين والموارد المالية لهذا الغرض إلى إعاقة التنفيذ الفعال.

٧٠ - ومن بين الثغرات التي ينبغي سدها على سبيل الأولوية قلة إدراك المفهوم وانعدام المهارات والاستراتيجيات التنفيذية العملية. ولئن كان من الممكن اعتبار إيجاد العديد من الأساليب والأدوات الابتكارية تطورا إيجابيا، فإنها لا تستخدم بالقدر المطلوب من الانتظام لكفالة التنفيذ الفعال. لذا يجب إيلاء الأولوية لنشر المنهجيات والأدوات الموجودة على نطاق أوسع وزيادة فعالية استخدامها.

٧١ - ولا تزال ثمة تحديات أساسية تواجه وضع البرامج الملائمة لتنمية القدرات التي تكفل اعتماد التحليل الجنساني بانتظام، ووضع إجراءات الرصد والإبلاغ. وأفاد عدد قليل من البلدان بأنه نجح في إنشاء آليات للمساءلة. وينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى جمع البيانات الموزعة حسب الجنس، وتجميعها، وتعميمها لاستخدامها في رصد تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتقديم التقارير بشأنه.

٧٢ - وينبغي تعزيز الدور الحافز الذي تقوم به الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، بما فيها الوزارات، ولجان المساواة بين الجنسين، والهيئات البرلمانية - لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وينبغي تعزيز الولايات، والموارد، وسبل الدعم الإداري، والوصول إلى مستويات صنع القرار في مراكز التنسيق بالوزارات المختصة وزيادة التنسيق بين هذه الوزارات. ومن الممكن أن يساعد التفاعل مع الأخصائيين الجنسانيين الذين يعملون في هيئات أخرى على الصعيد الوطني، من قبيل المنظمات غير الحكومية، والمنظمات والشبكات النسائية، والدوائر الأكاديمية، والتواصل وتبادل الممارسات الجيدة داخل المناطق وفيما بينها، في تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الوطني.

٧٣ - وقد ترغب لجنة وضع المرأة في تشجيع الحكومات على أن تعمل، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، وغيرهما من أصحاب المصلحة، على:

(أ) كفالة تضمين خطط العمل المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني أهدافا، وغايات، ومؤشرات ملموسة، وتوزيع واضح للمسؤوليات؛

(ب) مراعاة المنظور الجنساني بشكل تام في عمليات الميزنة؛

(ج) كفالة اعتماد التحليل الجنساني والتشاور مع النساء في العمليتين الحاسمتين المتمثلتين في وضع الاستراتيجيات والإبلاغ، ومن ذلك الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجيات الحد من الفقر؛

(د) وضع/تعزيز التحليل الجنساني، وتقييم الأثر الجنساني، وإجراءات الرصد والتقييم المراعية للاعتبارات الجنسانية، وإضفاء الطابع المؤسسي على استخدامها في جميع مجالات السياسة العامة؛

(هـ) تعزيز نظم المساءلة الخاصة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الهيئات الحكومية؛

(و) توثيق الدروس المستفادة والممارسات الجيدة وتعميمها بانتظام؛

(ز) تحديد/تعزيز أدوار الآليات الوطنية، من قبيل وزارات شؤون المرأة، ولجان المساواة بين الجنسين، والبرلمانات، في الترويج لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ودعمه، ورصده، وزيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

٧٤ - وقد ترغب لجنة وضع المرأة في تعزيز دورها الحافز في مجال تعميم المنظور الجنساني على الصعيد الوطني بأن تطلب إلى الأمين العام أن يضمن تقريرا عن متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين والتقدم المحرز فيه، يقدم إلى اللجنة في دورتها الحادية والخمسين، تقييما للتقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك معلومات عن الانجازات الرئيسية، والدروس المستفادة، والممارسات الجيدة، ويوصي بتدابير أخرى لتعزيز التنفيذ، واضعا نصب عينيه المواضيع الموجودة قيد نظر اللجنة التي وردت في برنامج عملها المتعدد السنوات.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠١، الملحق رقم ١ (E/2001/99)، القرار ٢٠٠١/٤، الفقرة ٤.

(٢) انظر E/CN.6/2005/2، وقد تم تلقي ردود من ١٤٠ بلدا على الاستبيان بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين (١٩٩٥) ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (٢٠٠٠) لدى إعداد الوثيقة.

(٣) انظر DAW/2005/011. تم تلقي ردود من إستونيا، وأوروغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وتركيا، وتونغا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وسلوفاكيا، والسويد، وكازاخستان، وكوستاريكا، وكولومبيا، ومصر، والمكسيك، والنمسا، وهندوراس.

(٤) تم تلقي مساهمات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: شعبة السكان والشعبة الإحصائية؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا،، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

(٥) مثل ألمانيا، وإندونيسيا، وبوليفيا، وسلوفينيا، وفنلندا، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، واليابان.

(٦) مثل الأرجنتين، وإريتريا، وإسرائيل، وإكوادور، وأندورا، وباراغواي، والبرازيل، وبلغاريا، وبنما، وبوتسوانا، وتوغو، وتونس، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، والسلفادور، وسوازيلند، وشيلي، وغامبيا، وكازاخستان، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولكسمبرغ، وليسوتو، ومصر، والمملكة المتحدة، وموزامبيق، ونيجيريا، والهند، وهندوراس.

(٧) مثل أيرلندا، وبلجيكا، وفنلندا، والمملكة المتحدة، والنمسا.

(٨) مثل أذربيجان، والأردن، وإندونيسيا، وآيرلندا، وبوركينا فاسو وبيرو والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وزامبيا، والسلفادور، وغواتيمالا، وفنلندا، ومالطة، والمكسيك، والنرويج، ونيبال، والهند، وهولندا.

(٩) انظر www.gem-set.org.

(١٠) مثل الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، وآيرلندا، وإيطاليا، وبلغاريا، وبولندا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والسويد، وشيلي، والفلبين، وقبرص، وكندا، وكولومبيا، وكينيا، والمكسيك، والنرويج، والنمسا، وهندوراس، واليونان.

(١١) مثل آيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والجمهورية العربية السورية، والدانمرك، وسلوفينيا، وفرنسا، وقبرص، وكوبا، وناميبيا، والنرويج، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا.

(١٢) مثل بلجيكا، وبليز، وشيلي، وعمان، وقيرغيزستان، وليختنشتاين، وملديف.

(١٣) مثل إثيوبيا، وأذربيجان، وأستراليا، وإكوادور، وأوكرانيا، وآيرلندا، وإيطاليا، وبربادوس، وبلجيكا، وبليز، وبوتسوانا، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، والسويد، وشيلي، وغواتيمالا، والفلبين، وفييت نام، وقبرص، وماليزيا، والمغرب، والمملكة المتحدة، وناميبيا، والنرويج، ونيوزيلندا، وهندوراس.

(١٤) مثل إستونيا، وآيرلندا، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسويد، والسلطة الفلسطينية، وفنلندا، وفييت نام، ومالطة، والمملكة المتحدة، والنرويج، ونيبال، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس.

(١٥) مثل إيطاليا، وسلوفينيا، وفنلندا، وكندا، والمكسيك، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند.

(١٦) مثل الأردن، وأوغندا، وسويسرا، وكولومبيا، وكينيا، ولاتفيا، وملاوي.

(١٧) مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وقطر، وكينيا، وملديف.

(١٨) مثل الأردن، وأستونيا، وإندونيسيا، وأوغندا، وبربادوس، والبرتغال، وبليز، والجمهورية التشيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجيبوتي، والدانمرك، وسويسرا، والفلبين، وفييت نام، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وماليزيا، وملاوي، والنمسا، ونيبال، ونيكاراغوا، والهند، واليونان.

(١٩) مثل إستونيا، وألمانيا، وبلجيكا، وجمهورية كوريا، والمملكة المتحدة، ونيبال، ونيوزيلندا، واليابان.

(٢٠) مثل إثيوبيا، وألمانيا، وبلجيكا، وبليز، وسورينام، والسويد، وسويسرا، والفلبين، وملاوي، والنرويج، والنمسا، وهولندا.

(٢١) مثل الأردن، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وبربادوس، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزمبابوي، والسلفادور، وسورينام، والسويد، وسيشيل، وغينيا، والفلبين، وفنلندا، وفييت نام، وكرواتيا، وكندا، وكينيا، ولاتفيا، وليبريا، ومالطة، وملاوي، وملديف، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنرويج، ونيبال، والولايات المتحدة.

(٢٢) مثل إثيوبيا، والأرجنتين، وإندونيسيا، وباراغواي، والسويد، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، والنمسا.

(٢٣) انظر www.imag-gendermainstreaming.at.

(٢٤) مثل بليز، وبيرو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجيبوتي، ودومينيكا، وسورينام، وكينيا، ومصر، وملاوي، وملديف، ونيبال، وهندوراس.

(٢٥) مثل البرازيل، وبوتسوانا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسنغافورة، والسويد، وسيشيل، وغواتيمالا، وفلسطين، وكندا، وكولومبيا، والنرويج، ونيوزيلندا.

(٢٦) مثل الأردن، وبنغلاديش، والدانمرك، وقيرغيزستان، وكندا.

(٢٧) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٢٥ (A/60/25)، المرفق.

(٢٨) المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعداد السكان والمساكن (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A/98.XVII.8).

(٢٩) دليل إنتاج الإحصاءات بشأن استخدام الوقت: قياس العمل بأجر وبدون أجر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.XVII.7).